الأمم المتحدة

A/C.2/65/SR.27

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
27 January 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لندبرغ (نائب الرئيس) ..... (فنلندا)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (تابع)

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

(ح) عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (تابع)

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-62080X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

(ب) منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تابع)

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي (تابع)

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

في غياب السيدة أوشير (منغوليا) تولى الرئاسة السيد لندبرغ.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٧ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (تابع) (A/C.2/65/L.22)

مشروع قرار عن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (A/C.2/65/L.22)

١ - **السيد الحضرمي** (اليمن): عرض مشروع القرار A/C.2/65/L.22 نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/65/L.17)

٢ - **السيد الحضرمي** (اليمن): عرض مشروع القرار A/C.2/65/L.17 نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** (تابع) (A/C.2/65/L.18)

٣ - **السيد الحضرمي** (اليمن): عرض مشروع القرار A/C.2/65/L.18 نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(هـ) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (تابع) (A/C.2/65/L.21)

مشروع قرار عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/C.2/65/L.21)

٤ - **السيد الحضرمي** (اليمن): عرض مشروع القرار A/C.2/65/L.21 نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(ح) **عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة** (تابع) (A/C.2/65/L.13)

مشروع قرار عن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (A/C.2/65/L.13)

٥ - **السيد الحضرمي** (اليمن): عرض مشروع القرار A/C.2/65/L.13 نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع) (A/C.2/65/L.20)

مشروع قرار بعنوان ''نحو نظام اقتصادي دولي جديد'' (A/C.2/65/L.20)

٦ - **السيد الحضرمي** (اليمن): عرض مشروع القرار A/C.2/65/L.20 نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(أ) **دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل** (تابع) (A/C.2/65/L.15)

مشروع قرار عن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (A/C.2/65/L.15)

٧ - **السيد الحضرمي** (اليمن): عرض مشروع القرار A/C.2/65/L.15 نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(ب) **منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** (تابع) (A/C.2/65/L.12)

مشروع قرار عن منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال

إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (A/C.2/65/L.12)

٨ - **السيد الحضرمي** (اليمن): عرض مشروع القرار A/C.2/65/L.12 نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي (تابع) (A/C.2/65/L.16)

مشروع قرار عن السنة الدولية للكينوا، ٢٠١٢ (A/C.2/65/L.16)

٩ - **السيد باريا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): عرض مشروع القرار A/C.2/65/L.16.

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (تابع) (A/65/15 (Parts I-IV)، و A/65/15 (Part IV/Corr.1)، و A/65/211)

١٠ - **السيد بانيتشباكدي** (الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية) (الأونكتاد): عرض تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/65/211) فقال إن البلدان الناشئة والبلدان النامية تقود الانتعاش الاقتصادي العالمي، الأمر الذي يعكس تعددية قطبية جديدة يتعين على نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية أن يأخذها بعين الاعتبار. غير أن خطى الانتعاش غير منتظمة، إذ تحقق البلدان النامية خارج آسيا نموا محدودا ولا يزال حجم التجارة فيها دون المستويات التي كانت سائدة قبل حدوث الأزمة. ومع تلاشي تأثيرات الحوافز وإعادة بناء الأرصدة، سيزيد اعتماد النمو على الطلب من القطاع الخاص، الذي لا يزال متعثرا نتيجة لارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض ثقة المستهلك وركود الدخول.

١١ - إن عدم التوازن يشكل خطرا على النظام مماثلا لخطر الأزمة الأخيرة إن لم يزد. ومن الضروري أن تتحول بلدان الفائض من الطلب الخارجي إلى الطلب المحلي، في حين تحتاج بلدان العجز إلى زيادة المدخرات والتوسع في الواردات. ومنذ عام ٢٠٠٦، يُحذر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية من خفض قيمة العملة كوسيلة لتقليل أوجه الخلل في الحساب الجاري. والاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة مؤخرا، في إطار مجموعة الـ ٢٠، بخفض أوجه الخلل في التجارة إلى ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، من أجل إجهاض الخفض التنافسي لقيمة العملات في نفس الوقت الذي يتم فيه تحقيق نظم لأسعار الصرف تتحدد بدرجة أكبر على أساس السوق، يستلزم إدارة منسقة ولا يمكن أن يعتمد على السوق وحده لتحقيق النتيجة المرغوبة. كما أن إعادة فحص القواعد الدولية القائمة، من قبيل القيود المفروضة على أشكال الدعم ذات المحتوى المحلي في إطار الاتفاق المتعلق بالتدابير والقيود الاستثمارية المتعلقة بالتجارة والمتصلة بالضوابط الرأسمالية في إطار الاتفاق العام المعني بالتجارة في الخدمات ربما يكون لها أيضا ما يبررها.

١٢ - نتيجة عدم التماسك في الحوكمة الاقتصادية العالمية تتضاعف مخاطر الاعتماد المتبادل فقط. وفي حين أن مجموعة الـ ٢٠ تمثل آلية مفيدة، فإن الأمم المتحدة التي تضم ١٩٢ دولة عضوا يمكن أن تنسق التجارة والمالية والاستثمار داخل إطار أكثر شمولا. وتعد قواعد السوق المعززة والمنسقة عالميا بالغة الأهمية من أجل معالجة العيوب الهيكلية وتعزيز الرقابة على نطاق النظام.

١٣ - ولا تزال جولة الدوحة مهمة في مجال التجارة، ولا سيما بالنظر إلى ضرورة تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الاستثمار الزراعي. وترتيب الالتزامات المتعلقة بالتحرير في المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية يمكن أيضا أن يحول دون التصنيع وأن يساعد في الوقت نفسه على

التنويع والقدرة على المنافسة في اقتصادات ما بعد انتهاء النزاع. وينبغي إيلاء اهتمام خاص في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في اسطنبول في ٢٠١١، لإمكانية تحقيق حصاد مبكر لتدابير جولة الدوحة لمعالجة المصالح التجارية لأقل البلدان نموا. ويمكن لإعادة التوازن إلى النظام الدولي للملكية الفكرية لمصلحة التنمية ونقل التكنولوجيا أن يعطي دفعة سريعة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بالصحة والبيئة. وقد تشمل هذه التدابير كلا من التنفيذ المعجل للمواد القائمة للاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة فيما يخص نقل التكنولوجيا والتصديق على تعديل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية لإتاحة الفرصة للترخيص الإلزامي للدول التي ليس لديها قدرة تصنيعية في مجال المواد الصيدلانية.

١٤ - وقد أعطت الأزمة ظهورا جديدا لدور الحكومة في الترويج لتطوير البنية التحتية، والتنوع الزراعي، والتكنولوجيات الخضراء. ويجب إتاحة الفرصة للبلدان لتنفيذ جيل جديد من السياسات الصناعية، التي يعرف منها مثالان واضحان تقوم بهما جنوب أفريقيا والبرازيل. واختتم كلمته بالتشديد على أهمية تشجيع النمو الشامل والعلاقات الاقتصادية المنصفة في إطار نظام موسع للحوكمة الاقتصادية العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحد من الفقر والحيلولة دون تحول الأزمة الحالية إلى دورتي كساد متتاليتين.

١٥ - **السيد بيانتيني** (رئيس مجلس التجارة والتنمية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية): عرض تقريري مجلس التجارة والتنمية (A/65/15, Parts I-IV، و A/65/15 Parts IV/Corr.1)، اللذين أشارا إلى مداولات المجلس في دوراته التنفيذية الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين والخمسين والحادية والخمسين والسابعة والخمسين. وقال إن تلك الدورات ركزت أساسا على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية؛ واستراتيجيات التنمية في عالم تسوده العولمة؛ وتطور نظام التجارة الدولية؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وتنفيذ اتفاق أكرا.

١٦ - وقال إن الحالة في هايتي تعد درسا للبلدان الأخرى بشأن السياسات التجارية التي ينبغي، أو لا ينبغي الأخذ بها. فسياسات تحرير التجارة التي فرضت على ذلك البلد لا شك أدت إلى إضعاف اقتصاده بتعريض قطاعه الزراعي لمنافسة غير عادلة من واردات مدعومة. أقصى نجاح أو فشل تحققه هايتي الآن هو إذن بيد المجتمع الدولي، الذي يتعين عليه أن يضع برامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لإنعاش ذلك البلد، ترتكز على استثمارات تولد فرصا للعمل.

١٧ - وأخيرا، وكجزء من الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، أشار إلى أن مجلس التجارة والتنمية في الأونكتاد درس التحديات الرئيسية التي تواجه تنمية تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، واستعدادا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذي يعقد في عام ٢٠١٢، نظم الأونكتاد حدثا تحضيريا عن الاقتصاد الأخضر. ويواجه هذا المفهوم الأخير تحديا مزدوجا: لتحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية مع خفض ما يتخلف عنهم من تأثير على البيئة من جانب، ولتقليل الآثار البيئية للبلدان المتقدمة النمو من دون خفض لمستويات المعيشة فيها، من جانب آخر. واختتم كلمته قائلا، إن تحقيق الاقتصاد الأخضر أمر معقد بدرجة كبيرة، ويستلزم درجة عالية من التعاون الدولي.

١٨ - **السيد وولف** (جامايكا): تحدث باسم الجماعة الكاريبية التي وحدت اتجاهها ليتماشى مع البيان الذي أدلت به مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن تأييد الجماعة لدعوة الأمين العام تحقيق قدر أكبر من التماسك في جميع مجالات حوكمة الاقتصاد العالمي. وشدد على ضرورة قيام المجتمع

الدولي بإصلاح أوجه الخلل التي تضع البلدان النامية في وضع ضعيف في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ودعا إلى مضاعفة الجهود من أجل معالجة ضعف البعد الإنمائي في اتفاقات منظمة التجارة العالمية ولإتاحة الفرصة للبلدان النامية، وبخاصة البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة الضعيفة النامية، من أجل كفالة نصيب منصف لها في التجارة الدولية.

١٩ - وقال إن اتفاقات التجارة، سواء كانت ثنائية أو إقليمية أو متعددة الجوانب، ينبغي أن تعمل على تعزيز كل من التجارة والتنمية. ومن ثم ينبغي أن يكون عنصر التنمية جزءا لا يتجزأ من الاتفاق وليس فكرة لاحقة. وفي إطار المفاوضات المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية، ما برحت الجماعة الكاريبية تنادي بقواعد تراعي شواغل البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، والاقتصادات الضعيفة الصغيرة، والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. كما كفلت الجماعة إدراج عنصر إنمائي في الاتفاقات الإقليمية الثنائية التي تم التفاوض بشأنها مؤخرا مع شركاء مثل كندا والاتحاد الأوروبي.

٢٠ - وسوف تظل الجماعة الكاريبية تناصر الدعوة إلى إيجاد بديل مقابل التحديات الخاصة التي تواجه الاقتصادات الضعيفة الصغيرة في نظام التجارة المتعدد الأطراف. وأضاف قائلا إن عدم إحراز تقدم في إتمام المفاوضات المتعلقة بإيجاد آلية ضمان خاصة هي محل قلق خاص للجماعة الكاريبية، وذلك بالنظر إلى أن اعتماده ضروري لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر في المنطقة. ويمكن لهذه الآلية أن تساعد في حماية القطاعات الحساسة من المنافسة غير العادلة، وبخاصة من الواردات المدعمة بصورة غير عادلة.

٢١ - وأوضح أن الزراعة لا تزال أحد مجالات التركيز في الدول الأفريقية والكاريبية ومنطقة المحيط الهادئ وفي الاقتصادات الضعيفة الصغيرة. ففضلا عن ما تتمتع به من مرونة كبيرة في تخفيضات التعريفات، ومن تحديد لمنتجات خاصة، تشمل أولوياتها الأخرى فترة تنفيذ مدتها ١٠ سنوات لتخفيضات التعريفة، وأوجه مرونة للمشاريع التجارية الحكومية للبلدان النامية، وأحكاما خاصة بشأن فترة سداد الائتمانات المتعلقة بالتصدير، وأحكام مرنة للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

٢٢ - وأشار إلى مبادرة المعونة من أجل التجارة فقال إنها وضعت على أساس فهم بأن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق لا تتضمن بصورة تلقائية التغلغل في الأسواق العالمية. ولذا فإن الجماعة الكاريبية تعتبر مبادرة المعونة من أجل التجارة أداة حيوية وواعدة لمساعدتها في تحقيق أهدافها الإنمائية.

٢٣ - وتحدث عن مشاركة الجماعة الكاريبية في المفاوضات الخدمية فقال إن القوة المحركة الأساسية لها هي توقع تحسن النفاذ إلى الأسواق في قطاعات ذات أهمية استراتيجية للتصدير. وتؤمن الجماعة بأن النفاذ الفعال إلى الأسواق في إطار الطريقة ٤ ووصول المفاوضات إلى نتيجة متوازنة بشأن القواعد المحلية عنصران حيويان موجهان على أساس التنمية لأي نتيجة يتم التوصل إليها بشأن الخدمات.

٢٤ - وقال إن الجماعة الكاريبية تدرك، من تجربة أليمة، أن المفاوضات التجارية لا تسفر كلها عن فوائد صافية ملموسة، وبخاصة عندما ترفض المزايا التنافسية نتيجة تآكل الأفضليات القائمة منذ فترة طويلة والحواجز غير الجمركية الخلاقة بصورة متزايدة. وعلاوة على ذلك، فإن الخسائر في الإيرادات الناتجة من تحرير التعريفات الجمركية يجب أن يعادلها زيادات مقابلة في النفاذ إلى الأسواق والتجارة. وثمة حاجة ملحة إلى النظر في حالة البلدان النامية المثقلة بالديون

ذات الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة والضعيفة في سياق البعد الإنمائي لجولة مفاوضات الدوحة الحالية.

٢٥ - ورغم عدم إحراز تقدم في المفاوضات، فإن الجماعة الكاريبية، التي لا تزال ملتزمة بإتمام جولة الدوحة الإنمائية في موعدها، تشجع أعضاء منظمة التجارة العالمية على مراعاة المصاعب التي تواجه الاقتصادات الضعيفة الصغيرة وأن تستجيب للاقتراحات الرامية إلى تأمين إدماجها في نظام التجارة المتعددة الأطراف.

٢٦ - **السيد شارما** (نيبال): تحدث باسم مجموعة أقل البلدان نموا فقال إنه يتعين أن تصبح تلك البلدان أكثر قدرة على تحمل الصدمات الخارجية وذلك بالنظر إلى تراجع المزية النسبية التي تتمتع بها في مجال الصادرات، وارتفاع تكاليف الاستيراد وصعوبة الاندماج في النظم المالية والتجارية العالمية. ونظرا لأوجه الضعف الفريدة لتلك البلدان وضعف هياكلها، فإنها أكثر البلدان تهميشا في نظام التجارة المتعدد الأطراف. وتزداد محدودية وصول منتجاتها إلى الأسواق تعقيدا نتيجة عدم وجود قدرات إنتاجية محلية كافية وارتباط البنية التحتية بالتجارة ولأن البيئة التجارية الدولية غير مواتية. بل إن الهدف الذي تسعى منظمة التجارة الدولية إلى تحقيقه وهو شمول ٩٧ في المائة على الأقل من المستويات الجمركية لوصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة سيكون له أثر إنمائي ضئيل إذا بقيت الصادرات الرئيسية من أقل البلدان نموا مستبعدة من أسواق معينة بسبب أشكال الدعم وتطبيق قواعد صارمة فيما يتعلق ببلد المنشأ والتدابير غير الجمركية.

٢٧ - وتشهد أقل البلدان نموا تراجعا في التجارة الدولية، وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات المالية. ومن ثم ينبغي أن تتحسن قدراتها التنافسية وإنتاجيتها وتتنوع ليشمل منتجات وخدمات دينامية جديدة ومزايا نسبية جديدة، كما ينبغي تشجيع الأنشطة الحديثة القابلة للتداول من أجل توليد المزيد من القيمة المضافة، والروابط الأمامية والخلفية، ونشر التكنولوجيا، وتكوين رؤوس الأموال.

٢٨ - وتولي المجموعة أهمية كبيرة للإنجاز المبكر لجولة الدوحة الإنمائية، التي ينبغي أن تكون نتائجها طموحة ومنصفة وأن توفر فوائد إنمائية قوية للجميع. وينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن صفقة حصاد مبكر لأقل البلدان نموا تتضمن أحكاما بشأن وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وقواعد مرنة بشأن المنشأ وأحكاما خاصة بشأن قطاع الخدمات. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تعمد على الفور إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمعونة الإنمائية، والمعونة من أجل التجارة وصفقات تخفيف عبء الديون وتدابير أخرى لبناء القدرات تتماشى مع التحالفات والالتزامات المتفق عليها دوليا، بما في ذلك التدابير المبينة في توافق الآراء النقدي الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ويجب أن تكون المعونة من أجل التجارة إضافية وجوهرية وأن تستهدف تعزيز القدرة التجارية وقدرة أقل البلدان نموا على التنافس على الصعيد الدولي. ودعا إلى إحداث زيادة كبيرة في نطاق وتمويل الإطار المتكامل المعزز لأقل البلدان نموا. وقال إن هذه التدابير مهمة لتوليد نمو وموارد لمكافحة الفقر والجوع والأمية والمرض.

٢٩ - ودعا المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى كفالة أن تتسم المرافق الجديدة بالشمول وأن تكون جيدة التمويل ويسهل الوصول إليها، وأن تفرض شروطا أقل وتعترف بالوضع الخاص لأقل البلدان نموا وهشاشة وضعها. كما دعا البلدان النامية أن تضطلع بدور أكبر في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية المالية الدولية.

٣٠ - **السيد كوينلان** (استراليا): تحدث باسم مجموعة كيرنس، باستثناء دولة بوليفيا المتعددة القوميات فأكد أنه في الحين الذي يفرض فيه تحرير التجارة حدا أدنى من الأعباء المالية على الحكومات، فإنه يؤدي دورا حيويا في تسهيل النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وتحسين الرفاه وإيجاد فرص عمل وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومعالجة الأمن الغذائي من خلال دعم الزراعة المبتكرة والمستدامة بيئيا، ومن ثم يحقق فوائد لأفقر المزارعين في البلدان النامية.

٣١ - لقد بيّن التاريخ أن العودة إلى الحمائية خلال فترات الركود الاقتصادي يؤدي فقط إلى تفاقم الأزمات. ومع ذلك، لا يزال عبء التنافس من المنتجات المدعمة بقوة ومن الحواجز الجمركية وغير الجمركية قائما أمام التجارة الزراعية. وقال إن مجموعة كيرنس تحث جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على تقديم الدليل على توفر الإرادة السياسية اللازمة لاستكمال جولة الدوحة؛ والمحافظة على التقدم الإيجابي الذي أُحرز بالفعل من أجل القضاء على جميع أشكال دعم التصدير بحلول العام ٢٠١٣؛ والتقليل بدرجة كبيرة من التشوهات التجارية الناتجة عن الدعم المحلي وزيادة انضباطها؛ وتحقيق تحسين كبير في وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق. ووفقا للبنك الدولي، فإن ٧٠ في المائة من فقراء العالم الذين يعيشون في المناطق الريفية يحصلون على دخلهم من الزراعة. واختتم كلمته قائلا إن من الضروري إذا الوصول إلى نتيجة طموحة ومتوازنة لجولة الدوحة بشأن الزراعة تتماشى مع الولاية الإنمائية للدورة.

٣٢ - **السيد لويشكي** (المغرب): تحدث باسم مجموعة الدول العربية، فقال إن إقامة نظام تجاري دولي عادل يحترم مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية أمر أساسي لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا الدول المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بفتح أسواقها وتخفيف عبء الديون وتقديم المعونة من أجل التجارة بما يتماشى مع الاتفاقات الدولية وتوافق آراء مونتيري. وأضاف قائلا إن الاختتام الناجح لجولة الدوحة أصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ودعا البلدان المتقدمة النمو إلى وقف الإعانات التي تقدم لقطاعها الزراعي، كما دعا إلى أن تتلقى البلدان النامية معاملة تفضيلية لمنتجاتها من أجل حمايتها من التأثيرات السلبية المحتملة لتحرير التجارة.

٣٣ - كما دعا إلى زيادة التنسيق بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، وخاصة الأونكتاد، باعتباره أمرا جوهريا لإعادة التوازن إلى النظام التجاري العالمي. كما دعا إلى تسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، موضحا أن نصف الدول العربية فقط أعضاء في المنظمة، وطالب بإدخال اللغة العربية كلغة عمل في المنظمة. وأشار في نهاية كلمته إلى أن التدابير الأحادية الجانب التي تفرضها بعض الدول المتقدمة ضد الدول العربية تقوّض النظام التجاري العالمي وتنتهك قرار الجمعية العامة ١٨٩/٦٤ بشأن التدابير الاقتصادية الأحادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

٣٤ - **السيد دوس سانتوس** (باراغواي): تحدث باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية فقال إن الأداء الاقتصادي لتلك البلدان ظل غير منتظم وهش، وأن الزيادة المعتدلة في أسعار السلع الأساسية الزراعية لم تكن كافية لتشجيع حدوث انتعاش قوي لاقتصاداتها. ورغم التحسن الجيد الذي تحقق في نمو صادرات البلدان النامية غير الساحلية خلال هذا العقد، فقد ظلت مهمشة إلى حد كبير في الاقتصاد العالمي إذ أنها تمثل أقل من ١ في المائة من التجارة العالمية في السلع. فقد أدى ضعفها الهيكلي، وبخاصة انخفاض قدراتها الإنتاجية واعتمادها الكبير على عدد قليل من السلع ذات الحجم الكبير والقيمة المنخفضة إلى وضعها في وضع ضعيف.

٣٥ - من المهم إذا بصورة متزايدة كفالة التنفيذ التام والجيد التوقيت لبرنامج عمل الماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وبالدعم المقدم من مجتمع المانحين يتعين على البلدان في هاتين الفئتين إعادة النظر في أطرها التنظيمية والمتعلقة بالسياسات التي تحكم التجارة العابرة وتحسين هياكلها التحتية المتعلقة بالتجارة من أجل إقامة نظم نقل عابر تتسم بالكفاءة.

٣٦ - وحتى في وجود برامج عديدة للمعاملة الجمركية التفضيلية التي تفيد البلدان النامية غير الساحلية، تظهر تلك البلدان أدنى معدل لاستخدام المعاملة التفضيلية مقارنة بالمجموعات الأخرى من البلدان. وقال إن مفاوضات تسهيل التجارة مهمة لتوليد مكاسب من التجارة الدولية، التي ينبغي أن تكون أداة لاستئصال الفقر. وينبغي أن تعمل المعونة من أجل التجارة كعنصر متمم لجولة الدوحة أو للمساعدة الإنمائية الرسمية، وليس كبديل عنهما. ودعا البلدان النامية إلى التدليل على أن لديها المرونة والإرادة السياسية اللازمتين لاختتام الجولة. وقال إن مفاوضات تسهيل التجارة ينبغي أن تكون ثمرة مبكرة لجولة الدوحة، كما ينبغي ألا تؤدي بقية الجولة إلى تأخيرها.

٣٧ - واختتم كلمته بدعوة المجتمع الدولي إلى معالجة الشواغل والاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان غير الساحلية النامية من خلال الدعم المالي المتزايد الجيد التوقيت لمساعدتها في تعجيل التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز قدرتها على التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

٣٨ - **السيدة وانغ هونغبو** (الصين): قالت إن البيئة الخارجية لمشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية لا تزال مليئة بأوجه عدم التيقن. والتجارة محرك مهم للتنمية ومصدر رئيسي للتمويل في البلدان النامية، كما أن وجود نظام تجاري عالمي مفتوح ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في حينها. وحثت المجتمع الدولي على العمل بنشاط من أجل تحقيق تقدم جوهري في جولة الدوحة في وقت مبكر. ودعت الأطراف المعنية إلى دعم الولاية الإنمائية لجولة الدوحة، والمحافظة على المكاسب التي تحققت بالفعل والعمل على أساس النص التفاوضي الحالي من أجل التوصل إلى نتيجة شاملة ومتوازنة يكون محورها التنمية وتعكس احتياجات البلدان النامية وشواغلها الخاصة.

٣٩ - وأضافت قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن تعارض بشدة أيضا جميع أشكال الحماية التجارية وأن تفي بدقة بالتزامها بعدم فرض قيود جديدة على السلع والاستثمار والخدمات. كما يجب عليها زيادة موارد تمويل التجارة، وتقليل تكاليف التمويل، وإيجاد سبل مبتكرة للتمويل، وبصفة خاصة زيادة دعم المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم.

٤٠ - وعلاوة على ذلك، دعت المجتمع الدولي إلى تحسين الوصول للسلع الآتية من أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. كما دعته إلى مساعدة البلدان على النهوض بهياكلها الأساسية وتنويع صادراتها من أجل تعزيز قدرتها على الاستفادة من الأفضليات التجارية.

٤١ - وأعربت عن التزام الصين بإنشاء نظام تجاري دولي مفتوح وعادل وغير تمييزي. فخلال العامين الأخيرين من المصاعب الاقتصادية، رفض بلدها جميع أشكال الحماية التجارية ووسع وارداته بشدة، ليسهم بذلك بدرجة كبيرة في الانتعاش الاقتصادي العالمي وفي نمو التجارة الدولية. وقالت إن بلدها أصبح ثاني أكبر مستورد في العالم وإنه يولي اهتماما

خاصا للتجارة مع البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا.

٤٢ - **السيد كوينتايس** (البرازيل): قال رغم أنه من المتوقع أن يُظهر الاقتصاد العالمي نموا إيجابيا في عام ٢٠١٠ وأن التدفقات التجارية تنتعش، فيما يبدو، في جميع أنحاء العالم، فإن الانتعاش لا يزال غير منتظم وهش وغير مؤكد. ومن شأن الاختتام المبكر لجولة الدوحة أن يوفر القوة الدافعة اللازمة للانتعاش الاقتصادي وأن يعزز الأساس اللازم لنمو مستدام ومنصف وشامل. فإيجاد نظام تجاري عالمي وقائم على قواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف أمر ضروري للتنمية المستدامة. وفي حين أن أعضاء منظمة التجارة العالمية قاوموا بصفة عامة التدابير الحمائية العامة، سوف يستمر الخطر الذي تشكله هذه الحواجز حتى يتعزز الانتعاش ويتم عكس اتجاه البطالة بدرجة كبيرة. ومن أجل تجنب عودة الحمائية، يجب أن تكون الإرادة السياسية مقرونة بإشراف كاف وشفافية.

٤٣ - وأضاف قائلا إن البرازيل لا تزال ملتزمة تماما بالتوصل إلى نتيجة متوازنة وطموحة وموجهة نحو التنمية لجولة الدوحة. فإلغاء دعم الصادرات الزراعية، وإحداث خفض كبير في التدابير المحلية للدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو وتعزيز الوصول إلى الأسواق سوف تشكل أكبر إسهام يمكن أن تقدمه البلدان المتقدمة النمو من أجل النهوض بالتنمية. إذ أن من غير المرجح أن تنجح الجهود الدولية لتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي في البلدان النامية ما لم تعالج على النحو الواجب جميع أشكال حماية التجارة الزراعية.

٤٤ - وأعرب عن ارتياح وفده للمناقشات الموضوعية العريضة التي أجريت في جنيف خلال الشهور الأخيرة. وقالت إن المفاوضات يجب أن تستمر في الاسترشاد بالولاية الإنمائية وأن تبني عملها على التقدم الذي أُحرز بالفعل، وبخاصة فيما يتعلق بالطرائق. ودعا جميع الأطراف إلى تجديد التزامها السياسي من أجل التغلب على حالة الجمود الراهنة.

٤٥ - **السيد أباي** (إثيوبيا): قال إن من الضروري كفالة استدامة الانتعاش الاقتصادي العالمي الناشئ وتوفير الوسائل التي تتيح للبلدان النامية تعزيز التنمية. لأن اضطلاع التجارة الدولية بدور مهم في الحد من الفقر، يتطلب اقتران تحرير التجارة وتحسين الوصول إلى الأسواق بمعاملة خاصة لأقل البلدان نموا.

٤٦ - وأضاف قائلا، لقد حققت إثيوبيا مستويات عالية من النمو، وحافظت على معدلات مستقرة نسبيا من التضخم قبل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وبعدها على السواء كما أنها واحدة من البلدان الخمسة في العالم التي تشهد نموا اقتصاديا سريعا في الوقت الراهن. وأشار إلى أن إثيوبيا قد استفادت في سعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية من تجربة المؤسسات الدولية وخبرتها فضلا عن أنها استفادت من الدعم والمساعدة الماليين من المجتمع الدولي. وهي تحث المجتمع الدولي الآن على تأييد انضمامها السريع إلى منظمة التجارة العالمية.

٤٧ - ونظرا لأن الفقراء في البلدان النامية يعتمدون على الزراعة والتصنيع الكثيف العمالة، فإن هناك حاجة ملحة للقضاء على جميع أشكال الحمائية التجارية والممارسات المناهضة للمنافسة ولتيسير الوصول إلى التمويل التجاري. ولا يمكن لشراكة حقيقية من أجل التنمية أن تصبح حقيقة واقعة إلا إذا تمت من خلال توليفة من الاستثمار والتجارة والمعونة والتخفيف من عبء الديون وإصلاحات الحوكمة الاقتصادية العالمية. من الضروري إذا تشجيع تعميم الشواغل المتعلقة بالتجارة والتنمية في الاستراتيجيات الدولية للحد من الفقر؛ وزيادة المساعدات المالية والتقنية من أجل النهوض

بالإنتاج المحلي والقدرات المحلية؛ وإيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يكون أكثر عدلا وإنصافا. وأنهى كلمته قائلا إن اختتام جولة الدوحة في بيئة منفتحة على المرونة والمشاركة البناءة أصبح ملحا أكثر من أي وقت مضى.

٤٨ - **السيدة جيرفاسي** (بيرو): قالت إن التجارة الدولية لا تزال محركا مهما للنمو الاقتصادي العالمي، على الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية. ومن الضروري للتدفقات التجارية أن تستمر حتى تتمكن جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، من المحافظة على مستويات الدخل اللازمة للتصدي للأزمة وتحقيق انتعاش قوي ومستمر. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على المجتمع الدولي إزالة جميع أشكال الحمائية وإعادة تأكيد النظام التجاري المتعدد الأطراف واختتام جولة الدوحة الإنمائية بنجاح. ويؤكد وفدها على أهمية التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية لبلدان مثل بيرو، تمر بعملية توسع وتنويع لأسواقها الخارجية.

٤٩ - وقالت إن بيرو تنفذ استراتيجية محلية للتجارة والتنمية ترمي إلى تعزيز فوائد تحرير التجارة والاستثمار وتحديد أولوياتها. وهي تسعى من خلال هذا العمل إلى التعرف على أفضل الممارسات لكفالة تقاسم هذه الفوائد بالمساواة بين جميع قطاعات المجتمع، مع التأكيد بصورة خاصة على المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم وعلى المزارعين.

٥٠ - ودعت إلى استكمال هذه الجهود الوطنية من خلال التعاون الدولي الفعال بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فيما يتعلق بالعمال والمسائل البيئية المرتبطة بالتجارة، سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي. واختتمت كلمتها قائلة إن الطابع الشمولي للأمم المتحدة يجعلها في وضع فريد للاضطلاع بدور تيسيري في هذا الصدد.

٥١ - **السيدة بوبنوفسكايا** (بيلاروس): أكدت على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي تدابير لتشجيع التجارة الدولية، مع التشديد على الأفضليات التجارية للبلدان النامية في إطار نظام الأفضليات المعمم ومن خلال ترتيبات مع فرادى البلدان المتقدمة النمو. ودعت إلى إنهاء الحمائية وجميع أنواع الحواجز التي تؤثر على التجارة مع البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل. وقالت إن البلدان المتوسطة الدخل تتسم بضعف خاص لكونها تعاني تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وسوف يساعد توسيع نطاق التجارة مع البلدان المتوسطة الدخل حكومات تلك البلدان على الاقتراب من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٢ - وشددت على أن أمن الطاقة يثير قلقا بالغا ودعت إلى استمرار الحوار الحكومي الدولي الدائر في الأمم المتحدة بشأن الطاقة والتوسع فيه.

٥٣ - وقالت إن بيلاروس تسعى إلى تحقيق هدف تحرير التجارة من خلال القنوات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وقد بدأ مؤخرا العمل في اتحاد جمركي يضم الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان.

٥٤ - ودعت إلى إيجاد وسيلة على المستوى المتعدد الأطراف لتمكين البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل من التمتع بنصيب عادل من مزايا تحرير التجارة. ويمكن أن تحقق جولة الدوحة الكثير من أجل بلوغ ذلك الهدف، غير أن عدم إحراز تقدم في الوقت الراهن يشكل عقبة خطيرة أمام تعزيز الشراكة الدولية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٥ - ودعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وخاصة الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية إلى تحليل تأثير الصكوك المالية الوطنية، التي تستخدمها الدول الأعضاء لدعم اقتصاداتها على التجارة الدولية والتنمية. وقالت إن بلدها يثني

على العمل الذي تضطلع به الأونكتاد في هذا السياق لرصد التدابير المتعلقة بالتجارة والاستثمار وتحليل مصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ورحبت بالاستعراض الذي أجرته الأونكتاد للسياسة الاستثمارية لجمهورية بيلاروس وحثت المانحين المحتملين على تقديم موارد إضافية للمشاريع القطرية للأونكتاد المتعلقة بسياسات الاستثمار.

٥٦ - وأضافت قائلة إن الوكالات الدولية تضطلع بعمل فعال لمساعدة البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل على تنفيذ تدابير لمنع حدوث الأزمات. وشددت على أهمية تعزيز التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من أجل إنجاح عملية إنعاش الاقتصاد العالمي.

٥٧ - **السيدة دياز** (كوبا): قالت إنه لا سبيل أمام وفدها إلا أن يكرر مرة أخرى النقاط والمطالب المشروعة التي أثارها من قبل وبخاصة النقاط والمطالب المشتركة بين جميع البلدان النامية، مع استمرار احتكار التجارة الدولية بصورة متزايدة من جانب البلدان المتقدمة النمو التي تصارع من أجل السيطرة على المواد الخام الأساسية والأسواق.

٥٨ - وعلى الرغم مما بذل من وعود، لا يوجد حتى الآن نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وعادل ومنصف وغير تمييزي وشفاف. كما أن البلدان النامية ليس لها صوت حقيقي في صنع القرار. ورغم أن التجارة محرك أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فإن عدم استفادة الكثير من البلدان النامية منها حتى الآن يؤدي إلى اتساع الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان الفقيرة. وقد أبرزت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وجود حاجة ملحة لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، بما في ذلك النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٥٩ - ورغم ما يقال من أن حل مشاكل التجارة يكمن في الاختتام العاجل لجولة الدوحة، فإن البلدان المتقدمة النمو لا تظهر الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين لتحقيق ذلك. والاختتام الناجح يعني تحقيق الأهداف الإنمائية للجولة، من خلال اتفاق منصف بشأن وصول السلع الزراعية والصناعية إلى الأسواق، مع السماح بتبادلية غير كاملة بحيث تتمكن البلدان النامية من تنفيذ السياسات المحلية.

٦٠ - من الضروري أيضا إجراء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي الذي يؤدي إلى تشويه التجارة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، وتوفير المرونة للبلدان النامية. إذ يجب أن تتمكن الاقتصادات الصغيرة والضعيفة من المشاركة الفعلية في التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، يجب ألا تكون هناك أي غطرسة أو معايير مزدوجة في الكفاح ضد الحمائية. ونظرا لأن البلدان النامية لا تستطيع استعمال صور الدعم في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية، فإن التعريفات الجمركية هي الأداة السياسية الوحيدة المتاحة لهم.

٦١ - من الضروري إذا العودة إلى الولايات الأصلية للدوحة. وتعتقد كوبا أن التصدي للأزمات الراهنة يحتاج لآلية الضمانات الخاصة، وهي اتفاق بشأن منتجات خاصة، ووصول سلع حساسة كالقطن والموز إلى الأسواق بالفعل، والاهتمام بمسألة تآكل الأفضليات والمرونة لإعطاء البلدان المستوردة للأغذية فرصة الوصول إلى التمويل اللازم. ودعت إلى أن تكفل الاتفاقات التي تعقد مستقبلا حماية الإجراءات من المنافسة غير العادلة مع ضمان الأمن الغذائي والتنمية.

٦٢ - **السيد أليموف** (الاتحاد الروسي): قال إن نظام التجارة المتعدد الأطراف الذي وضعته منظمة التجارة العالمية هو جزء لا يتجزأ من نظام عالمي للحوكمة الاقتصادية ويشجع وجود مناخ يتيح إمكانية التنبؤ. غير أنه يواجه حاليا نقصا في التنمية. وقد جعل عدم اختتام جولة الدوحة من

المتعذر فعليا تحقيق الاستقرار للنظام والتوازن بين جميع المشاركين فيه.

٦٣ - وقال إن الاتحاد الروسي ملتزم بمبادئ منظمة التجارة العالمية وقواعدها ويسعى جاهدا لأن يصبح عضوا كاملا في المنظمة. ولأن عملية الانضمام توشك على الاكتمال، يقوم الاتحاد الروسي حاليا بتعديل التشريعات المحلية لتتسق مع معايير منظمة التجارة العالمية وقواعدها. وقد اعتمد مجلس الاتحاد تعديلات القانون المدني في الاتحاد الروسي فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. ولا يشكل إنشاء اتحاد جمركي يضم الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان عائقا أمام الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية ولا يحتاج إلا إلى تعديلات في صكوك الانضمام.

٦٤ - وقال إن التجارة ترتبط ارتباطا مباشرا بمسألة التنمية المستدامة، التي يتمثل أحد عناصرها في ''الاقتصاد الأخضر''. وثمة خطورة في هذا الصدد من فرض قيود تجارية جديدة وزيادة الحمائية، وخاصة فيما يتعلق بالسلع والتكنولوجيات غير المشمولة بذلك المفهوم. وقبل أن تبدأ الدعوة النشطة لهذه المبادرة، ينبغي للمنظمات الدولية، بما فيها الأونكتاد إذا أن تقيّم تأثيرها السلبي المحتمل على التجارة الدولية.

٦٥ - واختتم كلمته بالتأكيد على أهمية الدور الذي يؤديه اتفاق الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وخاصة في تحليل سياسات التجارة والاستثمار، ومغزى اتفاق أكرا الذي اعتمد في الدورة الثانية عشرة للأونكتاد.

٦٦ - **السيد خير** (السودان): أعرب عن أسفه لأنه في الوقت الذي تتحمل فيه البلدان النامية القسم الأعظم من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية، تتنصل البلدان المتقدمة النمو من التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية والوصول إلى الأسواق. وتواجه البلدان الأفريقية خاصة عقبات كثيرة تعيق جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمثل تغير المناخ، بوجه خاص، تحديا للبلدان المهددة بالجفاف والتصحر. وقال إن بلده وضع برنامجا شاملا للنهضة الزراعية يعتمد على تسخير النفط والموارد الأخرى لزيادة الإنتاج الزراعي.

٦٧ - وقال إن بلده بذل جهودا كبيرة من أجل الوفاء بمعايير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، وبعد جهود استمرت لعقود، ما زالت العقبات تحول دون انضمام السودان إلى المنظمة. إذ يبدو أن الاعتبارات السياسية تتغلب على المبدأ المقبول عالميا بإتاحة معاملة خاصة لأقل البلدان نموا والبلدان الخارجة من نزاعات، فلا يتم الوفاء بالالتزامات المتصلة بالمعونة الإنمائية وتخفيف عبء الديون وتوفير المساعدة الفنية. ويتم إقحام مشروطيات جديدة على ترتيبات تم الاتفاق عليها كما هو الحال بالنسبة لاتفاق كوتونو. إن النجاح في إدماج العالم النامي في الاقتصاد العالمي سيكون في مصلحة كل من الدول النامية والدول المتقدمة النمو على السواء.

٦٨ - **السيد داستيدار** (الهند): قال إن البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، غير قادرة على الوصول بنصيبها في التجارة الدولية إلى الوضع الأمثل بسبب المشاكل في الوصول إلى الأسواق ونقص القدرة التجارية، والتمويل والائتمان التفضيلي.

٦٩ - وشدد على ضرورة المحافظة على توازن بين الطلب المحلي والطلب في أعالي البحار من أجل النمو الاقتصادي المستدام. وقال إن معادلة الأثر السلبي للنمو الموجه نحو التصدير، تستوجب أن تقوم البلدان باتباع استراتيجيات تصدير تعزز التنوع في الخدمات والمنتجات. إذ أن التنويع في قطاع الخدمات يساعد على زيادة القدرة على التحمل ويقلل الاعتماد المفرط على السلع. ويجب أيضا البحث عن

حلول لإضافة قيمته لصادرات البلدان النامية بدلا من الاكتفاء بإدامة دور تلك البلدان كجهات موردة للمواد الخام.

٧٠ - وفي هذا الصدد، يجب أن تكون نتائج جولة الدوحة طموحة وعادلة ومتوازنة ومنصفة، كما يجب أن تصحح أوجه الخلل الحالية، وأن تعكس بالفعل جدول أعمال للتنمية. ودعا إلى تجنب الحواجز التجارية والحمائية. وقال إن الأمن الغذائي هو أحد الشواغل الرئيسية، وخاصة في البلدان الفقيرة. ومن الضروري اتباع آلية للضمانات الخاصة والمحافظة على توازن في الوصول إلى الأسواق بين المنتجات الزراعية وغير الزراعية.

٧١ - وقال إن تعزيز فوائد التجارة يجب أن يراعي الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا. ودعا إلى ضرورة إبرام اتفاق بشأن إتاحة وصول أقل البلدان نموا للأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. وقال إن الهند تؤيد الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة فيما يتصل بالجوانب الصحية. وشدد على ضرورة توسيع نطاق أوجه المرونة لتشمل نقل التكنولوجيا المتعلقة بتغير المناخ. كما تؤيد الهند جعل قواعد الملكية الفكرية تؤيد بصورة كاملة أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي.

٧٢ - واختتم كلمته قائلا إن الهند تؤيد تقوية صوت البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز ومن ثم فقد رحبت بالقرار الذي اتخذه مؤخرا صندوق النقد الدولي بنقل أكثر من ٦ في المائة من حصص الأنصبة المفروضة إلى الأسواق الدينامية الناشئة في البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٢.

٧٣ - **السيدة بروروك** (أوكرانيا): شددت على ضرورة الوفاء بالمبادئ الواردة في توافق آراء مونتيري لأهميتها بالنسبة للتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي حين يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته الذاتية، تشكل المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي عنصرا حاسما في جهودها، وبخاصة في حالة البلدان المتوسطة الدخل. ويؤدي التمويل الخارجي، وخاصة الاستثمار المباشر الأجنبي، دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية في أوكرانيا. وأعربت عن ترحيب بلدها بتشجيع مصادر وآليات التمويل المبتكرة الرامية إلى ضمان إمكانية التنبؤ بالتمويل المخصص للتنمية المستدامة.

٧٤ - وتحدثت عن التجارة المتعددة الأطراف فقالت إن وفدها يعتقد أن منع الحمائية وإيجاد نهج جديدة وأدوات تتسم بالشفافية للمحافظة على المنافسة العالمية يسهم في الانتعاش الاقتصادي العالمي. ومن ثم فإن من الضروري التوصل إلى نتيجة عادلة وغير تمييزية وعاجلة لجولة الدوحة.

٧٥ - ولا تزال الديون تشكل عقبة خطيرة أمام التنمية المستدامة للبلدان النامية وأمنها واستقرارها الاقتصادي. ومن ثم ينبغي اتخاذ خطوات إضافية، وبخاصة لمنع تراكم الديون، ويرحب وفدها في هذا الصدد باتخاذ تدابير أحادية من جانب الدول الأعضاء ومبادرات تهدف إلى إلغاء الديون وجدولة الديون.

٧٦ - ورحبت باسم أوكرانيا أيضا بالخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لزيادة تمثيل البلدان النامية وإعطاءها صوتا أقوى في عمليات صنع القرار. وشددت على أهمية إيجاد حلول للمسائل المعلقة المتصلة بحوكمة الاقتصاد العالمي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وكفالة استمرار فعالية وموثوقية هاتين المؤسستين. ودعت الأمم المتحدة، باعتبارها منظمة دولية عامة، إلى الاضطلاع بدور رائد في الحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك من خلال التعاون الوثيق مع مجموعة العشرين ومجموعة الثمانية.

٧٧ - واختتمت كلمتها بإعادة التأكيد على التزام أوكرانيا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا من خلال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وأشارت إلى أن حكومتها اتخذت خطوات في أوائل العام لتحقيق هذه الغاية.

٧٨ - **السيد الأنصاري** (قطر): قال لقد أصبح ابتكار خطوات عملية ذات مسارين لمعالجة الجمود الحالي في جولة الدوحة والتحديات التي تواجه البلدان النامية. كما أصبح ملحا بنفس القدر تحقيق توازن فيما بين أركان التنمية المستدامة الثلاثة.

٧٩ - وبالنظر إلى المسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة النمو، فإنه لا يجوز لها أن تواصل التأكيد على أنها تدعم جهود البلدان النامية في نفس الوقت الذي تعمد فيه إلى حرمان تلك البلدان من الوصول إلى أسواقها. كما لا يجوز لها أن تواصل القول بأن التحرير ملائم للنمو والتنمية، وأن تنفذ ذلك بصورة انتقائية. وقال إن تحرير حركة رأس المال يجب أن يقرن، علاوة على ذلك، برفع القيود عن التجارة والحركة المشروعة للأشخاص الطبيعيين.

٨٠ - وأحد آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تسببت فيها البلدان المتقدمة النمو هو أنه أدى إلى تفاقم الفقر والبؤس الاجتماعي في البلدان النامية وجعل من الصعب على كثير منها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من أنه تم تجاوز دورة الأزمة المالية، ما زال القضاء على الفقر وتقاسم فوائد العولمة وتأمين مشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة في الانتعاش والازدهار الاقتصادي العالمي من الأمور البالغة الأهمية، وتشمل المدخلات الأساسية اللازمة لبلوغ تلك الغاية دعم الأمم المتحدة لجهود البلدان النامية وتعاون البلدان المتقدمة النمو في بلوغها.

٨١ - وأعرب عن أسفه الشديد لتوقف جولة الدوحة وقال إن ذلك أصاب البلدان النامية بخيبة أمل كبيرة، إذ أنها كانت تعلق آمالا كبيرة على مساهمة الدولة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة الفقر وفي تحقيق تقدم في الخدمات، والمعاملة التفضيلية والمعونة. لقد أصبح من الحتمي أن تتولد لدى جميع الدول الإرادة السياسية اللازمة لاستئناف المفاوضات وإنجاحها، لكي لا يثير توقفها الشكوك في أهمية الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية كركيزة للنظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف. وفي هذا السياق، ينبغي أن تحدد المفاوضات أولويات مسائل من قبيل استحداث إجراءات لتعزيز كفاءة النظام التجاري العالمي؛ وتأثير الحمائية التجارية، والمعاملة التفضيلية؛ والمساعدات الفنية، وبرامج بناء القدرات المحددة الأهداف؛ والزراعة؛ والأمن الغذائي؛ ومكافحة التصحر؛ وتخفيض جميع أشكال إعانة الصادرات في البلدان المتقدمة النمو بغية إلغائها تدريجيا.

٨٢ - **السيدة الحداد** (الأردن): قالت إن تحقيق الحد الأقصى من الفوائد من زيادة التجارة وتحرير التجارة يجب أن يقترن بسياسات لتعزيز النمو من خلال التشريعات وبالمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي. وفي ضوء تزايد أوجه عدم التيقن في عالم الاقتصاد وضرورة مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن ثمة حاجة ملحة إلى كفالة أن ترد في نتائج جولة الدوحة لنظام اقتصادي متعدد الجوانب وعالمي وقائم على قواعد ومفتوح، وغير تمييزي ومنصف. كما أن ثمة حاجة إلى الالتزام بتقديم العون للتجارة، وتخفيف عبء الديون وغير ذلك من التدابير من أجل بناء القدرات المتمشية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والالتزامات المتفق عليها دوليا.

٨٣ - وقالت إن الأردن يتبع استراتيجية ناجحة لتحرير التجارة على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية وأنه أحرز تقدما كبيرا، بمشاركة فعالة من القطاع الخاص،

نحو بناء اقتصاد موجه نحو السوق. وقد أوجدت الإصلاحات المكثفة بيئة تنظيمية لخدمة العمل التجاري والاستثمار. وقد أحرز بلدها خلال السنوات الأخيرة تقدما في تنفيذ التزاماته المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، بل وتجاوزها في بعض المجالات، كما دخل في اتفاقات للتجارة الحرة مع شركائه التجاريين الرئيسيين.

٨٤ - **السيد دي باسومبير** (بلجيكا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا فقال إنه على الرغم من عدم انتظام الانتعاش الاقتصادي العالمي وهشاشته فإن الدينامية الاقتصادية للاقتصادات الناشئة قد وفرت دفعة إيجابية. وأظهر إنشاء لجنة العشرين للفريق العامل للتنمية التابع لها في اجتماعها الذي عقد مؤخرا في سيول اعتراف لجنة العشرين بالحاجة إلى إيلاء الاهتمام اللازم للشواغل والإجراءات الإنمائية من أجل كفالة استمرار الانتعاش واستدامته وانتشاره خارج نطاق المشاركين فيه.

٨٥ - واستفادت جميع صادرات أقل البلدان نموا من الوصول من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي في إطار مبادرة أي شيء فيما عدا الأسلحة، واستعرض الاتحاد الأوروبي قواعده التفضيلية المتعلقة بالمنشأ من أجل كفالة أنها تيسر الوصول إلى أسواقها للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا. ودعا البلدان المتقدمة الأخرى والاقتصادات الناشئة إلى أن تحذو حذو الاتحاد الأوروبي.

٨٦ - وقال إن السلع والخدمات الوسيطة تشكل الجزء الأكبر من التجارة الدولية، ولذا يتعين على البلدان أن توفر بيئة اقتصادية محلية ملائمة للتجارة والاستثمار الخارجيين. وفي الوقت نفسه، لا تزال المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي والمانحون مهمة كما أن الاتحاد الأوروبي ملتزم تماما بدعم البلدان الشريكة من أجل كفالة إسهام التجارة بصورة كاملة في استراتيجياتها الإنمائية.

٨٧ - وقدم الاتحاد الأوروبي أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي المساعدة المتصلة بالتجارة والمعونة المقدمة للتجارة. إذ يبلغ إجمالي المساعدات المتصلة بالتجارة التي يقدمها ٢ بليون يورو سنويا. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضا تحقيق التكامل التجاري على الصعيد الإقليمي.

٨٨ - وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي غير مقتنع بالمبررات التي تلقي باللوم فيما يتعلق ببطء معدل التنمية في بعض البلدان على سياسة الانفتاح التجاري والأسواق التنافسية وقواعد منظمة التجارة العالمية. ولا يوافق الاتحاد الأوروبي على أن الدعم بأشكاله كافة والأسواق المحمية يمكن أن تيسر النمو في البلدان النامية. ودعا إلى مقاومة الحمائية التجارية حيثما وجدت. وعلاوة على ذلك، فإن النمو وحده لا يكفي، لأن النمو المستدام الشامل والأخضر يشكل متطلبا أساسيا لجلب فوائد التنمية المستدامة لأفقر أفراد المجتمع.

٨٩ - وقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالإسهام في إنجاح الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا. غير أن الإنجاز الرئيسي المتعلق بالسياسة التجارية يتمثل في اختتام جدول أعمال دورة الدوحة الإنمائية بنجاح. وثمة صفقة غير مسبوقة مواتية للتنمية معروضة حاليا، ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الشركاء على الانضمام إليها في العمل على أن يحظى اختتام مفاوضات الدوحة في عام ٢٠١١ بأولوية متقدمة.

٩٠ - وأشار في ختام كلمته إلى أن التجارة الدولية والتنمية أثبتا أنهما محل نزاع متزايد في اللجنة خلال السنوات

الأخيرة، وحث اللجنة على أن تعمل بروح بناءة من أجل التوصل إلى اتفاق على قرار بشأن هذه المسألة لإحالته إلى الجمعية العامة.

٩١ - **السيد فريد** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): دعا إلى أن يظل رفض جميع أشكال الحمائية عنصرا جوهريا في أي استجابة منسقة من جانب المجتمع الدولي للأزمة الاقتصادية والمالية. وثمة حاجة ماسة في هذا السياق لاختتام جولة الدوحة الإنمائية في وقت مبكر.

٩٢ - وفي أحيان كثيرة، توفر المنتجات المصنوعة حافزا للنمو يفوق الأنواع الأخرى من الصادرات لأنها تبني القدرات الإنتاجية للبلدان النامية وتساعد على تنويع أسواقها، ومن ثم تعزز قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي، وتناول بالوصف عددا من خدمات الدعم التي تقدمها اليونيدو للبلدان النامية لتمكين المشاريع من صنع منتجات فعالة من حيث التكلفة ذات إمكانات عالية للتصدير بكميات ومستويات السلامة والجودة التي تتطلبها الأسواق، كما تساعد اليونيدو البلدان على التحقق من أن منتجاتها تمتثل للمعايير الدولية ذات الصلة. وبخاصة فيما يتعلق باحتياجات المشترين من القطاع الخاص والمتطلبات التقنية. وتشمل أمثلة هذه الخدمات المشروع المشترك بين اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي لإقامة مرافق معتمدة للاختبار وإصدار شهادات التصديق في زامبيا للصادرات الاستراتيجية لذلك البلد ومشروعا في كوت ديفوار لمنع تلوث صادراتها من البن والكاكاو بأحد التوكسينات الخطيرة.

٩٣ - وتعمل اليونيدو بالتعاون الوثيق مع المنظمات الأخرى لكفالة تحسين التنسيق والتعاون فيما بين مقدمي المساعدات المتصلة بالتجارة، كما يتضح من تعاونها مع منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالإطار المتكامل المعزز لأقل البلدان نموا ومع المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والطاقة الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن طبعة عام ٢٠١٠ التي تصدر قريبا من دليل الموارد المشترك بين الوكالات المعني ببناء القدرات التجارية، الذي اضطلعت اليونيدو بتنسيقه بتمويل من السويد، سوف يتضمن لأول مرة معلومات تفصيلية عن الخدمات المتصلة بالتجارة للبلدان النامية تقدمها وكالات تابعة للكثير من الدول الأعضاء.

اختتمت الجلسة الساعة ١٨/٠٠